

المحاضرة 1: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

المحور الأول: الشمول المالي

أدى الالتفات إلى [الشمول المالي](#) في الجزائر وأهميته و اعتباره ضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية، ومسعى مهم للعمل على إشراك الكثير من الآليات والمؤسسات المالية، ونظرًا لأن الشمول المالي في الجزائر وغيرها من البلدان النامية هو مفتاح التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقًا، فإن أصحاب المصلحة يشجعون المسؤولين على مواصلة زيادة عدد الجزائريين المشمولين في النظام المالي الرسمي، خاصة وأن البنوك تواجه تكاليف أعلى وعائدات أقل من خدمة السكان غير المحميين، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق الى مختلف الابعاد النظرية للشمول المالي وواقعه في الجزائر

أولا تعريف الشمول المالي

- حسب صندوق النقد العربي : يعرف الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.

- الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف.

ثانيا- **مؤشرات الشمول المالي:** تعددت مؤشرات الشمول المالي حسب العديد من الباحثين ففي تحليل كامارا وتويستا 2014 اشار الى

ان مؤشرات الشمول المالي تتمحور حول ثلاث مؤشرات رئيسية هي القدرة على الوصول، العقوبات التي تواجه الافراد في الوصول الى الخدمات، ومدى استخدام الخدمات المالية، أما أهم المؤشرا المعمول بها حاليا فتتمثل في:

- 1- الوصول المالي: يشير هذا البعد الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات المالية¹، وشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس أهمها عدد الحسابات المصرفية للبالغين، بطاقات الائتمان المفتوحة، بطاقات الخصم للبالغين، وعدد الهواتف الذكية
- 2- الانتشار المصرفي: يعبر هذا المؤشر عن مدى انتشار الذي يحققه القطاع المصرفي من حيث توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافية بمختلف المناطق الجهوية، كذلك سهولة الوصول المالي من خلال الاجهزة الرقمية المستحدثة، والتي تعمل على تقديم الخدمات المالية بنقلها للوكالة، ويتم قياس هذا البعد من خلال عدد الفروع المصرفية، وعدد ماكنات الصراف الالي
- 3- استخدام الخدمات المالية: ويتم قياسه بمؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر ودائع القطاع الخاص لجزء من الناتج المحلي الاجمالي.

مثالنا أهمية الشمول المالي:

- تشجيع السياسات الحكومية الداعمة لتوفير وتسهيل الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع.
- وقيام البنوك والمؤسسات المالية بتحسين خدماتها.
- وتقديم حلول مبتكرة وفعالة لتحقيق الانتشار الواسع للخدمات المالية العصرية والحديثة.
- وذلك بهدف تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع لهذه المنتجات والخدمات بسهولة

المحاضرة 1: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

رابعاً- قياس الشمول المالي:

يشمل الجدول الآتي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

الابعاد	مؤشرات قياسها
استخدام	- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى.
الحسابات	- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)
المصرفية	- عدد المعاملات (الإيداع والسحب) - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)
الادخار	- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة. - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية
الاقتراض	- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية - النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)
المدفوعات	- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية
التأمين	- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم - النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (مطول الأمطار والعواصف).

المصدر: جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي

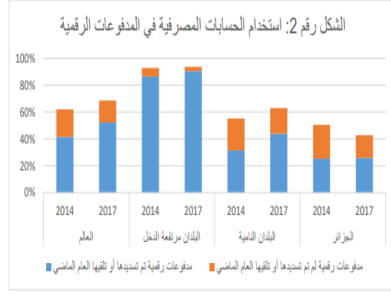
الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 3، 4

خامساً- المخاطر المحتملة للشمول المالي: يمكن أن ينجر على توسيع الشمول المالي العديد من المخاطر من بينها المخاطر الأخلاقية والناجمة عن تضمين الأفراد الفاسدين داخل النظام المالي مما ينتج عنه استغلال الأفراد الضعفاء والفقراء، وتفشي التلاعب المالي، من جهة أخرى ظهور مشاكل السوق مثل ارتفاع تكلفة الانترنت وارتفاع تكاليف المعاملات، بالإضافة الى خطر انخيار الانظمة المالية، بالإضافة الى امكانية عدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تلبية الحاجيات المالية ومنح الائتمان وذلك لارتفاع التكاليف وزيادة الطلب، وايضا التخوف من الفشل المالي والوقوع من الافلاس.

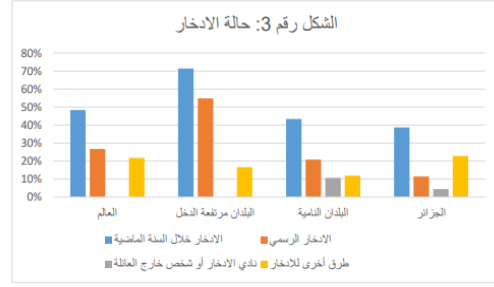
سادساً- واقع الشمول المالي في الجزائر:

باختصار يمكن ابراز واقع الشمول المالي في الجزائر من سنة 2014 الى غاية 2017 من خلال بعض المؤشرات والمعروضة في الاشكال البيانية التالية:

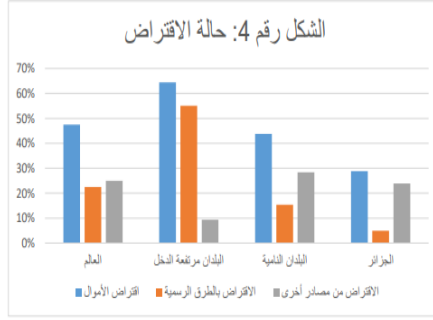
المحاضرة 1: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي



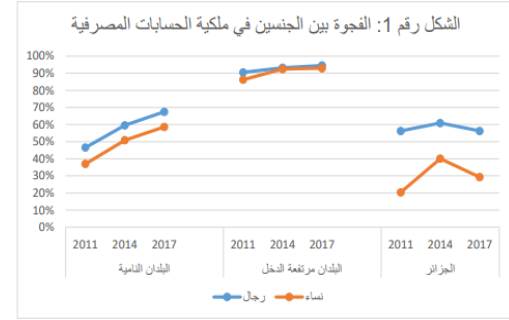
Source: Global Findex database.



Source: Global Findex database.



Source: Global Findex database.



Source: Global Findex database.

من خلال الاشكال السابقة يلاحظ بان: في الجزائر، 43% من البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية خلال عام 2017 مقابل 50% في عام 2014 و 33% في عام 2011. وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في الجزائر من حيث ملكية الحسابات مقارنة بالمستويات العالمية، وملكية الحسابات اقل أيضا بين البالغين الشباب والأشخاص الأقل تعليما ومن هم خارج قوة العمل، بالإضافة إلى ضعف الادخار والاقتراض الرسمي واللجوء إلى الطرق غير الرسمية

المحور الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

شكل قطاع التكنولوجيا المالية Fintech خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك الشركات الناشئة وكذلك سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية. وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي.

اولا تعريف التكنولوجيا المالية: أو (FinTech) هي عبارة عن كل المنصات والتطبيقات والشركات التكنولوجية التي تعمل في خدمة القطاع المالي في العالم وتطويرة. وعُرف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: «إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية».

ثانيا- أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي: تتميز التكنولوجيا المالية بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، حيث لا يحصل حوالي 160 مليون نسمة أو 63% من البالغين في العالم العربي على خدمات مالية رسمية، ولا يتعامل

المحاضرة 1: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

نحو 40% من الفقراء مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف، أو بُعد المسافات، أو المتطلبات المرهقة والمعقدة لفتح حساب مالي. كما تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي والنمو الإحتوائي وتنويع النشاط الإقتصادي، من خلال الإبتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الإستقرار المالي، من خلال إستخدام التكنولوجيا في ضمان الإمتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة.

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

كما يمكن أن تقدم التكنولوجيا المالية مصادر بديلة للقروض من خلال التمويل الجماعي ومنصات الإقراض المباشر عبر الإنترنت، خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخدمات المصرفية والتمويل الرسمي الكافي. كما تساهم حلول التكنولوجيا المالية في إنخفاض كلفة التمويل في القطاع المصرفي من خلال التخلص من الوسطاء.

وتمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي مفهومة تقليدياً نتيجة لتزايد الإعتماد على التكنولوجيا المالية. وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يمكن أيضاً أن يفتح فرصاً جديدة للمصارف، وللعلماء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً. ولذلك، يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومثانة النظام المصرفي، وتطوير الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي. ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومثانة المصارف والإستقرار المالي، وحماية المستهلك، وتعزيز الإمتثال للقوانين والتشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون الإضرار بالإبتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي.

ثالثاً- الية تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر: يمكن تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال ما يلي:

- دعم البنية التحتية المالية والتكنولوجية؛ - توفير الحماية الالكترونية للمتعاملين؛
- توفير بيئة تشريعية ملائمة؛ - زيادة معدل الكثافة المصرفية؛
- تحديث وابتكار وسائل الدفع وانظمة التسوية؛ - تنمية العنصر المصرفي خاصة في الجانب التكنولوجي؛ - تنويع المنتجات المالية وخلق خدمات جديدة ورقمية؛
- توفير قواعد البيانات الضخمة؛ - توفير البدائل المالية المتناسبة مع الجانب الدين للمجتمع الجزائري

التثقيف المالي والتكنولوجي للأفراد